أسرارُ التعريف والتنكير في آيات المتشابه اللفظيِّ في كتاب " فتحُ الرحمن بكشف ما يلتبسُ في القرآن" لزكريا الأنصاريِّ

(دراسة تحليلية مقارنةٌ)

د. عبد العزيز حاجي. عجاج برغش*

قسم علوم القرآن والحديث، شعبة التفسير وعلوم القرآن، كلية الشريعة، جامعة دمشق

*طالب دراسات عليا (دكتوراه)

الملخص

إنَّ معرفةَ أسرار المتشابه اللفظيِّ في القرآن الكريم لها دورٌ كبيرٌ في تدبُّره حقَّ التدبُّر، وتجليةِ وجهٍ من وجوه بلاغته وإعجازِه، وردِّ شُبَه ذوي الإلحاد الذين يتخذون المتشابه ذريعةً للطَّعنِ فيه، ورميِهِ بالتناقض، أو الاضطراب، ولذلك انبرى العلماء لتأليف كتبٍ تُعنى بعلم المتشابه، ومنها كتاب "فتحُ الرحمن بكشفِ ما يلتبسُ في القرآن"، لزكريا بن محمَّد الأنصاريِّ[٩٢٦هـ]، وهذا البحث يجمعُ ما ذكره في هذا الكتاب من آيات المتشابه اللفظيِّ المختلفة بالتعريف والتنكير، ويبيِّنُ أسرارَ اختلافها، ويستنبطُ القرائن التي اعتمد عليها في توجيه هذه المتشابهات، ويقارنُ كلامه بكلام جملةٍ من العلماء الذين سبقوه في التوجيه؛ ليبيِّنَ مدى تأثُّره بهم، وليجيب عن التساؤل الآتي: هل كان زكريا الأنصاريُّ مجرَّد ناقلٍ وملخِّصٍ لكلام مَن سبقَه، أم كانت له إضافات على ما ذكروه؟ وهل كان مستوعباً لجميع الآيات المختلفة بالتعريف والنكير أم لا؟

الكلمات المفتاحية: الأنصاري، المتشابه اللفظي، التعريف والتنكير

١_مقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأفضلُ الصَّلاة، وأتمُّ التسليم، على نبيِّنا وسيِّدنا محمَّدٍ، وعلى آلِه وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ معرفةَ أسرار المتشابه اللفظيِّ من آيات القرآن الكريم لها دورٌ كبيرٌ في تدبُّر كتاب الله حقَّ التدبُّر، وتجليةِ وجهٍ من وجوه بلاغته وإعجازِه، وإعانةِ حُفَّاظه على تمكين حفظِهم وتثبيته، وردِّ شُبَه ذوي الإلحاد الذين يتخذون آيات المتشابه اللفظيِّ ذريعةً للطَّعنِ في القرآن، ورميِهِ بالتناقض، أو الاضطراب، ولذلك انبرى علماءُ الإسلام لتأليف كتبٍ خاصَّة، تُعنى بذكرِ هذه المتشابهات، وتوجيهِها، وبيانِ الأسرار التي تكمن في اختلافها، ومن هذه المؤلَّفات كتاب " فتحُ الرحمن بكشفِ ما يلتبسُ في القرآن"، لشيخ الإسلام، زكريا بن محمَّد الأنصاريِّ، المتوفَّى [٩٢٦هـ]، وقد أحببتُ أن أدرس في هذا البحث قسماً من آيات المتشابه اللفظيِّ التي اشتمل عليها هذا الكتاب، وهو الآياتُ المتشابهةُ المختلفةُ بالتعريف والتنكير.

٢-أهمِّيةُ البحث وأهدافه:

تأتي أهميَّةُ البحث من حيثُ كونُه يجمعُ كلَّ ما ذكره زكريا الأنصاريُّ في كتابه " فتحُ الرحمن" من آيات المتشابه اللفظيِّ المختلفة بالتعريف والتنكير، ويبيِّنُ أسرارَ اختلافها، ويستنبطُ القرائن التي اعتمد عليها زكريا الأنصاريُّ في توجيه هذه المتشابهات، ويقارن كلامه بكلام مَنْ سبقَه من العلماء الذين ألَّفوا في توجيه المتشابه اللفظي، وليجيب عن التساؤل الآتي: هل كان زكريا الأنصاريُّ مجرَّد ناقلٍ وملخِّصٍ لكلام مَن سبقَه، أم كانت له إضافاتٌ على ما ذكروه.

٣- منهجُ البحث:

يقومُ منهجُ البحث على أربعة دعائم:

٣-١ الاستقراء: وذلك باستقراء كتاب " فتحُ الرحمن" استقراءً كاملاً؛ لاستخراج آيات المتشابه اللفظيِّ المختلفة بالتعريف والتنكير.

٣-٢ التحليل: وذلك من خلال تحليل كلام زكريا الأنصاريِّ وكلام العلماء الذين سبقوه؛ لاستنباط قرائن توجيه المتشابه عندهم.

٣-٣ المقارنة: وذلك من خلال مقارنة كلام زكريا الأنصاريِّ بكلام عددٍ من العلماء الذين سبقوه في التأليف في توجيه المتشابه اللفظي؛ لمعرفة مدى تأثُّره بهم، ومعرفة ما إذا كانت له إضافاتٌ عليهم، وذلك إن وُجد لهم توجيهٌ للآيات التي يتكلَّم عنها زكريا الأنصاري، وهؤلاء العلماء هم: الخطيبُ الإسكافيُّ(٤٢٠هـ)، والكرمانيُّ(٥٠٥هـ)، ومحمَّدُ بن أبي بكر الرازيُّ(٦٦٦هـ)، وابنُ الزبير الغرناطيُّ(٧٠٨هـ)، وابنُ جماعة(٧٣٣هـ).

وعندما أذكرُ كلام زكريا الأنصاري أنقلُه حرفياً كاملاً، وأرتِّب أقوال سابقيه على ترتيب وفاتهم حسب الأقدم، مالم تقتضِ حكايةُ الأقوال غير ذلك، كأن يوافقَ متأخِّرٌ متقدِّماً، فأقرنُهُ معه.

٤- المبحث الأوَّل: القسمُ النظريُّ:

يتضمن تعريف المتشابه اللفظي وحكمته، وتعريف التنكير والتعريف:

٤-١ تعريفُ المتشابه اللفظيِّ، وحكمته:

ذكر السُّيوطيُّ أنَّ القصدَ بالمتشابه اللفظيِّ إيرادُ القصَّة الواحدة في صورٍ شتى، وفواصلَ مختلفةٍ، بأن تأتيَ في موضعٍ واحدٍ مُقدَّماً، وفي آخرَ مُؤخَّراً، أو في موضعٍ بزيادةٍ، وفي آخرَ بدونها، أو في موضعٍ مُعرَّفاً، وفي آخرَ مُنكَّراً، أو مُفرَداً، وفي آخرَ جمعاً، أو بحرفٍ، وفي آخرَ بحرفٍ آخرَ، أو مُدْغماً، وفي آخرَ مفكوكاً[١].

ويُؤخذ عليه أنَّ المتشابه اللفظيَّ لا يقتصر على القصص، بل يشمل الأخبار والأحكام، ونحو ذلك.

وحكمةُ المتشابه اللفظيِّ التصرُّفُ في الكلام، وإتيانُه على ضُروبٍ؛ ليظهرَ وجهٌ من وجوه إعجاز القرآن الكريم[٢].

٤-٢: تعريف التعريف والتنكير:

التعريف مصدرُ عرَّف، والتنكيرُ مصدرُ نكَّر، والمقصودُ في هذا البحث دراسةُ أسرار ورود الاسم نكرةً أو معرفةً، والنكرةُ: ما يقبل ألْ وتُؤثِّر فيه التعريفَ، أو يقعُ موقعَ ما يقبلُ ألْ، وغيرُ النكرة المعرفةُ، وهي ستةُ أقسامٍ: المضمَرُ، واسمُ الإشارة، والعَلَمُ، والمحلَّى بالألف واللام، والموصول، وما أضيف إلى واحدٍ منها[٣].

٥- المبحث الثاني: القسمُ التطبيقيُّ:

يتناول آيات المتشابه اللفظي المختلفة بالتعريف والتنكير، وقد بلغ عدد المواضع التي تكلَّم عنها زكريا الأنصاريُّ ثلاثة عشر موضعاً، أربعةٌ منها في سورة البقرة، وموضعٌ في سورة الإسراء، وموضعٌ في مريم، وموضعٌ في سورة المؤمنون، وموضعٌ في العنكبوت، وموضعٌ في الصفِّ، وموضعٌ في البروج، وموضعٌ في الفجر، وموضعٌ في الشَّمس، وموضعٌ في الفلق، وقد أوردتُها هنا مرتَّبةً على ترتيب سور القرآن الكريم، على النحو الآتي:

٥-١ قال تعالى في سورة البقرة: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ)[البقرة:٢٤]، وقال في سورة التحريم:(يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ)[التحريم:٦].

وقد وردت كلمة النار معرَّفةً في البقرة، ومنكَّرةً في التحريم، وقد بيَّن زكريا الأنصاريُّ سرَّ ذلك، فقال: (إن قلتَ: كيف عرَّف النار هنا، ونكَّرها في التحريم؟ قلتُ: لأنَّ الخطاب في هذه مع المنافقين[٤]، وهم في أسفل النَّار المحيطة بهم، فعُرِّفت بلام الاستغراق، أو العهد الذهني، وفي تلك مع المؤمنين، والذي يُعذَّب من عصاتهم بالنَّار، يكون في جزءٍ من أعلاها، فناسب تنكيرها لتقليلها.

وقيل: لأنَّ تلك الآية نزلت قبلَ هذه بمكَّة، فلم تكن النَّارُ التي وقودها النَّاسُ والحجارة معروفةً، فنكَّرها ثـمَّ، وهذه نزلت بالمدينة، فعُرِّفت؛ إشارةً إلى ما

عرفوه أولاً، ورُدَّ هذا بأنَّ آية التحريم نزلت بالمدينة بعد الآية هنا)[٥].

خلاصةُ ما ذهب إليه زكريا الأنصاريُّ أنَّ اختلاف المخاطَبين في الآيتين واختلاف أحوالهم في العذاب هو سبب اختلاف ورود لفظة النار تعريفاً وتنكيراً، وأمَّا ما حكاه بصيغة "قيل"، وردَّه، فقد ذهبَ إليه محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ الرازيُّ[٦].

وهو مبنيٌّ على أنَّ صلة الذي والتي يجب أن تكون معلومةً للمخاطَب، فلمَّا قال في البقرة:" فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة"، اقتضى ذلك أن تكون النارُ الموصوفةُ بهذا الوصف معلومةً لهم قبل نزول هذه الآية، وذلك من خلال آية التحريم، ويحتمل أن يكونوا قد سمعوا وصفَ هذه النار من أهل الكتاب، أو من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

ولعلَّ الإجابة التي أجاب بها زكريا الأنصاريُّ لم يسبقه إليها غيرُه، والله أعلم.

٥-٢ قال تعالى في سورة البقرة: (وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ)[البقرة:٦١] وقال في آل عمران:(إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)[آل عمران:٢١] وقال في النساء: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا)[النساء:١٥٥].

وردت كلمة الحقِّ معرَّفةً في البقرة ومنكَّرةً في آل عمران والنساء، وقد بيَّن زكريا الأنصاريُّ سرَّ ذلك، فقال: (عرَّف الحقَّ هنا، ونكَّره في آل عمران و النساء؛ لأنَّ ما هنا لكونه وقع أوَّلاً إشارةً إلى الحقِّ الذي أذن الله أن تُقتَلَ النَّفْسُ به، وهو قوله: چ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ چ الأنعام: ١٥١ ،فكان التعريفُ أولى، وهناك أريد به بغير حقٍّ في معتقدهم ودينهم، فكان بالتنكير أولى)[٧].

أي أنَّ الحقَّ المعرَّف قُصِدُ به الحقُّ الذي أذن الله أن تُقتل النَّفسُ به عند المسلمين؛ لأنَّ قوله تعالى: چ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ چ الأنعام: ١٥١ نزل في حقِّ المسلمين، فأل فيه إشارةٌ إلى معهودٍ سابقٍ، وأمَّا الحقُّ المنكَّر فالمراد به: بغير حقٍّ في معتقد اليهود ودينهم.

وما ذكره زكريا الأنصاريُّ تَبِعَ فيه الكرمانيَّ[٨].

وذهب الخطيبُ الإسكافيُّ وابنُ جماعةَ إلى أنَّ الجواب عن ذلك أنَّ الآية في سورة البقرة خبرٌ عن قومٍ كانوا في عصر موسى عليه السَّلام، وقد عُرفوا، وعُرفت أفعالُهم، ومضت أزمنتُهم وأحوالُهم، فلمَّا شُهِروا شُهِرَ فعلُهم بوقوعه منهم.

وأمَّا الآيةُ في آل عمران التي نُكِّر فيها " بغير حقٍّ" فهي خبرٌ عن قومٍ في عصر نبيِّنا صلَّى الله عليه وسلَّم، يرون قتلَ الأنبياء وقتلَ الذين يأمرون بالقِسْطِ من الناس، ويعتقدونه، ويدينون به، وهم قومٌ لم يمضُوا ولم ينقرضوا، فلذلك قال: "فبشِّرْهُمْ بعذابٍ أليم"، وقال في أول الآية: "إنَّ الذين يكفرون"، ولم يقل: إنَّ الذين كَفَرُوا، فلمَّا لم تكن هذه الحالةُ ـ أي قتلُ الأنبياء وقتلُ الذين يأمرون بالقسط ـ واقعةً منهم، كانت مخالفةً للحال الواقعة التي جُعلت خبراً عن قومٍ مَضَوا، فقال فيهم: "ذلكَ بما عَصَوا وكانوا يَعْتَدُون".

فاختير لفظُ المعرفة في القصَّة التي وقعتْ، ووقع الإخبار عنها، ولفظُ النَّكرة في القصَّة التي وقع التهديدُ مقارِناً لها؛ ليُشنِّعَ عليهم، ويمنعَ من وقوعها[٩].

وأجابَ ابنُ الزُّبير الغرناطيُّ عن ذلك من وجهين:

الوجهُ الأوَّل: أنَّ آيةَ آلِ عِمْرانَ كانت فيمن شاهدَ من اليهود أمرَ محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم، وعاينَ البراهين، واستوضحَ أنَّهُ الذي أخبرَ به موسى وغيرُه صلَّى الله وسلَّم عليهم أجمعين، ثُمَّ لم يكن منهم إلا التمادي في الكُفْرِ والعناد من بعد ما تبيَّن لهم الحقُّ، ولذلك كان الأنسبُ أن يعبَّر عنهم

أنَّهم ارتكبوا ما ارتكبوا بغير شُبْهةٍ ولا سَبَبٍ يمكن التعلُّق به، فقولُه تعالى: "بغيرِ حقٍّ " في قُوَّة أن يُقال: بغيرِ سَبَبٍ ولا شُبْهةٍ، وذلك أوغلُ في ذمِّهم وسُوْءِ حالهم، وأمَّا آيةُ البقرة فهي في سَلَفِ اليهود ممَّن لم يُشاهِد أمرَ محمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم، وهم ـ وإن وُصِفُوا من الكُفْرِ والاعتداءِ بما وُصِفُوا ـ لَيْسُوا في ارتكابِ البُهْتِ والمجاهرة بالباطل، وموالاةِ التَّمَرُّدِ والاعتداءِ كحُيَيِّ بنِ أَخْطَبَ وأَشْباهِهِ من المعاصرين لنبيِّنا صلَّى الله عليه وسلَّم والمشاهدين أمرَه، فناسب حالهم ما وقع التعبيرُ به من قولِه تعالى: "بغير الحقِّ "، إذ ليس المعرَّف في قُوَّةِ المنكَّر المرادفِ لقولك: بغيرِ سَبَبٍ.

الوجهُ الثاني: أنَّه قد تقرَّرَ عندهم وعندنا أنَّ مُسوِّغَ قَتْلِ النَّفْسِ هو قتلُ النَّفْسِ بالنَّفْسِ، ورجمُ الزاني المُحصَن، وقتلُ المرتدِّ، وقد علموا أنَّ الأنبياء عليهم السَّلام مُبَرَّؤونَ من ذلك كلِّه، فقولُه تعالى: "بغير الحقِّ " أي بغير وجهِ الحقِّ المبيحِ للقتل، فالألفُ واللامُ للعهد، وأمَّا آيةُ آلِ عِمْران فخاصَّةٌ بالمتمادين منهم على الكُفْرِ والضَّلالِ، فناسبها التنكيرُ؛ للمبالغة في التوبيخ[١٠].

وهنا يلاحظ أنَّ قرينة توجيه المتشابه هي اختلاف أحوال من تتحدَّث عنهم الآيات من حيث كونُهم من السابقين أو من المعاصرين للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، أو اختلافُ المراد بكلمة الحقِّ من حيثُ كونُ المراد بها ما يُشرعُ قتلُ النفس به شرعاً، أو ما رسخ في مُعتقَدِ اليهود ودينهم.

٥-٣ قال تعالى في سورة البقرة:(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)[البقرة:١٢٦]، وقال في سورة إبراهيم: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ)[إبراهيم:٣٥].

كلتا الآيتين في دعوة إبراهيم عليه السَّلام للبلد الحرام، ولكنَّ كلمة البلد وردت منكَّرةً في البقرة ومعرَّفةً في إبراهيم، وقد بيَّن زكريا الأنصاريُّ سرَّ ذلك فقال:(فإن قلتَ: لمَ نكَّرَ البلدَ هنا، وعرَّفهُ في إبراهيم؟ قلتُ: لأنَّ الدعوة هنا، كانت قبل جعل المكان بلداً دائمَ الأمن في الأول، وبلداً آمناً في الثاني)[١١].

أي أنَّه في الدعوة الأولى كان مكاناً قَفْراً، فطَلَبَ منه أن يجعله بلداً وأمناً، وفي الدعوة الثانية كان بلداً غيرَ آمنٍ، فعرَّفهُ، وطَلَبَ له الأمن.

وممَّن سبق زكريا الأنصاريَّ إلى القول بأنَّ الدعاء كان مرتين: الكرمانيُّ، ومحمَّدُ بنُ أبي بكرٍ الرازيُّ، وابنُ جماعة[١٢]، وذكر محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ الرازيُّ أنَّه يحتمل في الدعوة الثانية أن يكون بلداً آمناً، فطلب له ثباتَ الأمن ودوامَه[١٣].

وجوَّز الإسكافيُّ أنَّ يكون الجواب عن ذلك من وجهين:

الوجهُ الأوَّل: أن يقال: إنَّ الدعوة الأولى وقعت، ولم يكن المكانُ قد جُعِلَ بلداً، فكأنَّه قال: ربِّ اجعل هذا الوادي بلداً، لأنَّ الله تعالى حكى عنه أنَّه قال: (رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ)[إبراهيم:٣٧]، ووجهُ الكلام أنَّ "بلداً" مفعولٌ ثانٍ، و"هذا" مفعولٌ أول، والدعوة الثانية وقعت بعد جعلِ الوادي بلداً، فكأنَّه قال: اجعل هذا المكان الذي صيَّرته كما سألتُ ذا أمنٍ على من أوى إليه، ولاذ به، فيكون "البلد" عطفَ بيانٍ أو صفةً، و "آمناً" مفعولاً ثانيا، فعرَّف حيثُ عُرف بالبلدية، ونكَّر حيثُ كان مكاناً من الأمكنة غيرَ مشهورٍ بالتميُّز عنها بخصوصيَّةٍ من عِمارةٍ وسُكْنى الناس.

الوجهُ الثاني: أن تكون الدعوتان واقعتين بعد ما صار المكانُ بلداً، وإنَّما طلبَ من الله تعالى أن يجعلَهُ آمناً، وهذا كما تقولُ: كان اليومُ يوماً حاراً، فتجعلُ يوماً خبرَ كان، وحاراً صفةً له، ولم تقصد أن تُخبرَ عن اليوم بأنَّه كان يوماً؛ لأنَّه يصيرُ خبراً غيرَ مُفيدٍ، وإنَّما القَصْدُ أن تُخبرَ عن حرِّ اليوم، فكان الأصلُ أن تقول: كان اليومُ حاراً، لكن أعدتَ لَفْظَ يوم؛ لتجمع بين الصفة والموصوف، فكأنَّك قلت: كان هذا اليومُ من الأيام الحارة، و كذلك قولُه تعالى في البقرة يجوز أن يكون المراد: اجعل هذا البلدَ بلداً آمناً، بحذف كلمة " البلد"، فيدعو له بالأمن بعد ما قد صار بلداً ويكون مثلَ قوله تعالى في إبراهيم:

(اجعل هذا البلد آمناً)، وتكون الدعوةُ واحدةً قد أخبر الله تعالى عنها في الموضعين[١٤].

وقيل: إنَّه جعل الأوَّل نكرةً، فلمَّا أُعيدَ ذكرُها أُعيدَ بلفظ المعرفة، كما تقول: رأيتُ رَجُلاً، فأكرمتُ الرَّجُلَ، وقد نقلَ هذا القولَ الإسكافيُّ، وردَّهُ [١٥].

وقرينة توجيه المتشابه على هذا القول هي تقدُّمُ معهودٍ سابقٍ.

وذهب ابنُ الزُّبير الغرناطيُّ إلى أنَّ اسم الإشارة الذي هو "هذا " قد ورد في سورة البقرة غيرَ مُفتقِرٍ إلى التابعِ المبيِّنِ جِنْسَه؛ اكتفاءً بالواقع قَبْلَهُ من قوله تعالى: (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا)[البقرة:١٢٥]، فتعرُّفُ البيت تعريفٌ للبلد، فانتصب "بلداً" مفعولاً ثانياً، وانتصب "آمناً" نعتاً له، وانتصب اسمُ الإشارة مفعولاً أوَّل غيرَ محتاجٍ إلى تابعٍ؛ لقيام ما تقدَّم مقامه، ولو تعرَّف لفظُ "بلداً" بالألف واللام، وجرى على اسم الإشارة لم يكن ليُحرزَ بياناً زائداً على ما تحصَّل ممَّا تقدَّم، بل كان يكون كالتكرار، فورد الكلامُ على ما هو أحرزُ للإيجاز وأبلغُ في المقصود.

وأمَّا سورةُ إبراهيم فلم يتقدَّم فيها ما يقوم لاسم الإشارة مقامَ التابع المعرِّفِ بجنسِ ما يُشارُ إليه، فلم يكن بُدٌّ من إجراء "البلد" عليه تابعاً له بالألف واللام على المعهود الجاري في أسماء الإشارة من تعيين جنس المشار إليه باسمٍ جامدٍ في الغالب، و" البلد" هنا عَطْفُ بيانٍ أو نعتٌ، اسم الإشارة المتبوعُ مفعولٌ أوَّلٌ، و "آمناً " مفعولٌ ثانٍ[١٦].

ويُفهمُ من كلام ابنِ الزُّبير الغرناطيِّ أنَّه يرى أنَّ الدعاء قد وقع مرَّةً واحدةً، وحُكي في الآيتين، وإنَّما اختلف نظمُهُما تعريفاً وتنكيراً؛ لاعتباراتٍ لغويةٍ مبنيَّةٍ على علمِ النَّحْوِ، بالاعتماد على السِّياق السَّابق لكلا الآيتين، ولم يُجوِّز ابنُ الزُّبير أن يكون الدُّعاءُ قد وقعَ مرَّتين، فقال: (وقيل في الوارد في سورة البقرة : إنَّه أشارَ إليه قَبْلَ استقرارِه "بلداً"، فأراد: اجعل هذا الموضعَ أو هذا المكانَ بلداً آمناً، واكتفى عن ذكر الموضع بالإشارة إليه، واسمُ الإشارة على هذا مفعولٌ أوَّلٌ، و "بلداً" مفعولٌ ثانٍ، و "آمناً " نعتٌ له، وأشار إليه في سورة

إبراهيم بعد استقراره بلداً، فجرى "البلد" على اسم الإشارة نعتاً له و "آمناً" مفعولٌ ثانٍ، قاله صاحبُ كتاب الدُّرة، وهو عندي بعيدٌ؛ إذ ليس بمفهومٍ من لفظ الآي، وهو بُعْدٌ ممكنٌ، والله أعلم)[١٧].

٥-٤ قال تعالى في سورة البقرة: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)[البقرة:٢٣٤]، وقال في موضعٍ آخر منها: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)[البقرة:٢٤٠].

كلتا الآيتين تتحدَّث عن عدة المتوفَّى عنها زوجُها، لكنَّ كلمة المعروف وردت معرَّفةً في الموضع الأول ومنكَّرةً في الموضع الثاني، وقد بيَّن زكريا الأنصاريُّ سرَّ ذلك، فقال عند الحديث عن الموضع الأوَّل: (قال في هذه الآية "بالمعروف"، وقال في الآية الأخرى "من معروفٍ"؛ لأنَّ التقدير في هذه: فيما فَعَلْنَ في أنفُسِهِنَّ بأمر الله المعروف من الشَّرع، وفي تلك: فيما فَعَلْنَ في أنفُسِهِنَّ من فعلٍ من أفعالهنَّ معروفٍ جوازُه شرعاً)[١٨].

وما ذكره زكريا الأنصاريُّ لم ينفرد به، بل سبقه إليه غيره من العلماء، ومنهم الخطيبُ الإسكافيُّ وابنُ جَمَاعةَ، فقد ذكرا أنَّ التعريف في الآية الأولى للعهد، أي: لا جُناحَ عليكم في أن يَفْعَلْنَ في أنفسهنَّ بأمرِ الله المشهورِ، وهو ما أباحَهَ لهنَّ من التزوُّجِ بَعْدَ انقضاءِ العِدَّةِ، فالمعروفُ هاهنا أمرُ الله المشهورُ، وهو شَرْعُهُ الذي شَرَعَهُ، وبَعَثَ عليه عبادَهُ، والمراد بالثانية: أفعالهنَّ بأنفسهن من مُباحٍ ممَّا يتخيَّرنه من تزيُّنٍ للخُطَّاب، وتزويجٍ، أو قُعودٍ، وسفرٍ، أو غيرِ ذلك ممَّا لهنَّ فِعْلُهُ، ولذلك نكَّره[١٩].

وذهب الكرمانيُّ إلى أنَّ النَّكِرةَ إذا تكرَّرتْ صارت معرفةً، فالآية الثانيةُ بإجماعٍ من المفسِّرين مُقدَّمةٌ على الآية الأولى في النُّزول، وإن وقعت مُتأخِّرةً

في التلاوة، وأجمعوا أيضاً على أنَّ الآية الثانية منسوخة بالآية بالأولى، والمنسوخُ سابقٌ على النَّاسخِ ضرورةً، فقولُه: "بالمعروف" بناءً على ذلك هو ما ذُكِرَ في قوله: "من معروفٍ" [٢٠].

أي أنَّ قرينة توجيه المتشابه هي تقدُّمُ معهودٍ سابقٍ.

وأجاب ابنُ الزُّبير الغرناطيُّ بجوابين:

الجوابُ الأول: أنَّه في الآية الأولى قال "فإذا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ"، أي باستيفائهنَّ أربعةَ أشهُرٍ والعشر، فجعلَ لهنَّ أمداً محدوداً معلومَ القَدْرِ معروفَ الغاية، يتقيَّد به خُروجُهنَّ، فناسبهُ التعريفُ في قوله: "بالمعروف "، وأمَّا في الآية الأخرى، فقال: "فإن خَرَجْنَ"، ولم يذكر بلوغ الأجل، فحصل في ظاهر اللفظ إبهامٌ، فناسبه التنكيرُ في قوله: "من معروفٍ".

الجوابُ الثاني: هو أنَّ قولَهُ تعالى في الآية الأولى "بالمعروفِ" المرادُ به الوجهُ الذي لا يُنكِرُهُ الشَّرعُ، ولا يمنعُهُ، والإحالةُ على مُتقرِّرٍ معلومٍ، وهو الشَّرعُ، فوردَ مُعرَّفاً بأداة العَهْدِ، ثمَّ جاءت الآية الثانية لتأخُّرها في التلاوة مُشيرةً إلى تفصيلِ ما يَفْعَلْنَ في أنفُسِهِنَّ من التزيُّن والتعرُّضِ للخُطَّاب، وما يجاري ذلك من معروفٍ ممَّا ليس بمُنكَرٍ شَرْعاً، والتنكيرُ هُنا مُحرِزٌ للمعنى المقصودِ [٢١].

٥ ــ٥ قال تعالى في سورة الإسراء: (وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا)[الإسراء:٥٥]، وقال في سورة الأنبياء: (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ)[الأنبياء:١٠٥].

وردت كلمة الزبور منكَّرة في الإسراء ومعرَّفةً في الأنبياء، وقد بيَّن زكريا الأنصاريُّ سرَّ ذلك، فقال: (فإن قلتَ: لم نكَّر الزبور هنا، وعرَّفه في قوله: " ولقد كتبنا في الزبور "؟ قلتُ: يجوز أن يكون الزَّبورُ من الأعلام التي يُستعمل بــ" أل " وبدونها، كالعبَّاس، والفضل، أو نكَّره هنا بمعنى آتيناه بعضَ الزُّبُرِ، وهي الكتب، أو أراد به ما فيه ذكرُ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من

الزَّبور، فسمَّى بعضَ الزَّبور زبوراً، كما سمَّى بعضَ القُرآنِ قُرآناً في قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ ٱ ٱ ٻ ٻ چ الإسراء: ١٠٦)[٢٢].

وقد تبع زكريا الأنصاريُّ في جوابه محمَّدَ بنَ أبي بكرٍ الرازيَّ، وحاصلُ ما ذكروه أنَّ الجواب من ثلاثة أوجه:

الوجهُ الأول: أنَّ الزبور من أسماء الأعلام التي لا تلزمها اللام، بل تأتي مع اللام أحياناً، وتأتي دونها أحياناً أخرى، كالفضل والعباس [٢٣].

الوجهُ الثاني: أنَّ المراد بالزَّبور الكتب، ويدلُّ على ذلك قراءة الزُّبور، بضمِّ الزاي [٢٤]، والمراد: وآتينا داود بعض الزُّبور.

الوجهُ الثالث: أنَّ المراد: وآتينا داودَ بعضَ الزُّبر، أو بعضاً من الزَّبور فيه ذكرُ الرسولِ عليه الصَّلاة والسَّلام [٢٥]، وقد سمَّى بعضَ الزَّبور زبوراً كما سمَّى بعضَ القرآنِ قرآناً، في قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ ٱ ٱ ٻ ٻ چ الإسراء: ١٠٦ [٢٦].

٥ــ٦. قال تعالى في سورة مريم: (وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا)[مريم:١٥]، وقال في موضعٍ آخر من السورة: (وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا)[مريم:٣٣].

قال زكريا الأنصاري عند الآية الأولى: (قالَه هنا في قصة يحيى مُنكَّراً، وقال بَعْدُ في قصة عيسى : "والسَّلام عليَّ يومَ وُلدتُ" مُعرَّفاً؛ لأنَّ الأوَّل من الله، والقليلُ منه كثيرٌ، والثاني من عيسى، و" أل " للاستغراق، أو للعهد...أي ذلك السَّلامُ الموجَّهُ إلى يحيى مُوجَّهٌ إليَّ) [٢٧].

خلاصة الجواب أنَّ سلام يحيى من الله، والنكرة فيه للتعظيم والتكثير، وأمَّا سلام عيسى فهو منه، و"أل" فيه للاستغراق أو للعهد الذكري، فقد ورد سلامُ عيسى بعد سلام يحيى، وكأنَّه قال: ذلك السَّلامُ الموجَّه إلى يحيى موجَّهٌ إليَّ.

وقد تبع زكريا الأنصاريُّ في هذا الجواب الكرمانيَّ، لكنَّ الكرماني اختار أن تكون " أل" للاستغراق، وأمَّا كونُها للعهد، فحكاه بقيل، وحكى قولاً آخرَ مفادُه أنَّ نكرة الجنس ومعرفتَه سواءٌ، تقول: لا أشربُ ماءً، ولا أشربُ الماءَ، فهما سواءٌ[٢٨].

وذكر محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ الرازيُّ قولين: الأول: أنَّ نكرة الجنس ومعرفته سواء، والثاني أنَّ "أل" للعهد، فقد سبق ذكر السلام في قصة يحيى، فلمَّا أُعيد ذكرُه أُعيد مُعرَّفاً[٢٩].

واختار ابنُ جماعة أن تكون" أل" للعهد، أي السَّلامُ المتقدِّم على يحيى عليَّ أيضاً[٣٠].

٥-٧ قال تعالى في سورة المؤمنون: (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ فَجَعَلْنَاهُمْ غُثَاءً فَبُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)[المؤمنون:٤١]، وقال في موضعٍ آخرَ منها: (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ)[المؤمنون:٤٤].

وقد بيَّن زكريا الأنصاريُّ سرَّ الاختلافِ بين خاتمة الآيتين، فقال: (قالَهُ هُنا بالتعريف، وقالَ بَعْدُ: "فبُعداً لقومٍ لا يؤمنون " بالتنكير؛ لأنَّ الأوَّل لقومِ صالح، بقرينة قوله: " فأخذتهم الصَّيحةُ "، فعرَّفهم تعريفَ عَهْدٍ، ونكَّر الثاني؛ لخُلُوِّهِ عن قرينةٍ، تقتضي تعريفَه، وموافقةً لتنكير ما قَبْلَهُ، وهو" قُروناً آخرين")[٣١].

خلاصةُ الجواب أنَّه في الآية الأولى قد عُلِمَ مَن المرادُ بالرسول، وبالمرسَل إليهم، ودلَّ على ذلك قولُه: "فأخذتهم الصَّيحةُ"، وهم قومُ صالحٍ عليه السَّلام، فلمَّا كان في أقوامٍ معلومين، أتى بذكرهم مُعَرَّفين تعريفَ عَهْدٍ، وأمَّا الآية الثانية فقد وردت عقيب قولِه تعالى: (ثُمَّ أَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قُرُونًا آخَرِينَ[٤٢] مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ[٤٣] ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ)[المؤمنون:٤٢-٤٤]، وهو إجمالُ إخبارٍ بطوائفَ وأممٍ اجتمعوا

في التكذيب وردِّ ما جاءتهم به رُسُلُهم، ولا عهدَ في الكلام، ولذلك نكَّر، والمعنى: فبُعداً لكلِّ قومٍ لا يؤمنون.

وما ذكره زكريا الأنصاريُّ لم ينفرد به، بل تبعَ فيه غيرَه من العلماء الذين كتبوا في توجيه المتشابه اللفظيِّ، ومنهم: الخطيبُ الإسكافيُّ، والكرمانيُّ، وابنُ الزُّبير الغرناطيُّ، وابنُ جماعة[٣٢]، فقد اعتمدوا في التوجيه على السياق السابق للآيتين.

٥ــ٨ قال تعالى في سورة العنكبوت: (إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)[العنكبوت:١٧].

قال زكريا الأنصاريُّ: (نكَّر الرزقَ أوّلاً، ثمَّ عرَّفه ثانياً؛ لأنَّه أراد بذلك أنَّ الذين تعبدون من دون الله، لا يستطيعون أن يرزقوكم شيئاً من الرزق، فابتغوا عند الله الرزق كُلَّه، فإنَّه هو الرزاق لا غيرُه)[٣٣].

أي أنَّ "رزقاً" نكرةٌ في سِيَاق النَّفي، أي لا رزقَ عندهم أصلاً، و" الرزق" معرفةٌ في كلامٍ مُثبَتٍ، أي كلُّ الرزقِ عند الله فاطلبوه منه.

وما ذكره زكريا الأنصاريُّ لم ينفرد به، بل سبقه إليه محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ الرازيُّ [٣٤].

٥ــ٩ قال تعالى في سورة الصف: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)[الصف:٧].

قال زكريا الأنصاريُّ: (قالَهُ هُنا بتعريف الكذب؛ إشارةً إلى قول اليهود: (هذا سِحْرٌ مُبينٌ)[الصف:٦]، وقالَهُ في مواضعَ بتنكيره؛ جرياً على الأكثر، من استعمال المصدرِ مُنكَّراً)[٣٥].

أي أنَّ التعريف في سورة الصفِّ قُصِدَ به الإشارةُ إلى معهودٍ سابقٍ في الكلام، وهو جعلُ أهل الكتاب البيِّناتِ سِحْراً، وذلك في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا

أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ(٥))[الصف:٥-٦]، وأمَّا التنكيرُ في المواضع الأخرى فلم يُقصد به الإشارةُ إلى معهودٍ معيَّنٍ، وإنَّما جرى على الأكثر في اللغة من استعمال المصدر منكَّراً، أي أنَّ المراد بآية الصف كذبٌ خاصٌّ، وهو جعلُهم البيِّناتِ سِحْراً، والمراد في بقية المواضع أيُّ كذبٍ كان.

ومن المواضع التي ورد فيها لفظُ الكذب منكَّراً:

قولُه تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ)[الأنعام:٢١]، وقولُه تعالى: (فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ)[الأعراف:٣٧].

وما ذكره زكريا الأنصاريُّ لم ينفرد به، بل سبقه إليه غيرُه من العلماء، ومنهم: الخطيبُ الإسكافيُّ، والكرمانيُّ، وابنُ جماعة[٣٦].

وذكر الإسكافيُّ أنَّ التنكير إنَّما يُختار إذا قارنه لفظٌ يقتضيه، أو كلامٌ مُتقدِّمٌ عليه يُوجب له ذلك، وقد بيَّن ذلك من خلال دراسة عدَّةِ أمثلةٍ[٣٧].

٥ــ١٠ قال تعالى في سورة البروج: (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ[١] وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ[٢] وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ[٣])[البروج:١-٣].

قال زكريا الأنصاريُّ في معرض بيان معنى الشَّاهد والمشهود: (الشاهدُ: يومُ الجُمُعة، والمشهودُ: يومُ عَرَفة، ونكَّرهما دون بقيَّة ما أقسم به؛ لاختصاصهما من بين الأيَّام بفضيلةٍ ليست لغيرهما، فلم يجمع بينهما وبين البقيَّة بلام الجنس، وهذا جوابٌ أيضاً عما يُقال: لم خصَّهما بالذِّكر دون بقيَّة الأيَّام؟ وإنَّما لم يُعرَّفا بلام العهد؛ لأنَّ التنكيرَ أدلُّ على التفخيم والتعظيم)[٣٨].

خلاصةُ الجواب أنَّ تنكيرهما للتفخيم والتعظيم؛ ولاختصاصهما بفضيلةٍ ليست لسائر الأيَّام، وهذا التنكيرُ أولى من لام الجنس ومن لام العهد.

ولم أجد في ذلك كلاماً عند غيره.

فالقرينة في التوجيه إذن هي حال هذه الأيام من حيثُ كونُها عظيمةً ذات شأنٍ.

٥ـ١١ قولُه تعالى في سورة الفجر: (وَالْفَجْرِ[١] وَلَيَالٍ عَشْرٍ[٢] وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ[٣] وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ[٤])[الفجر:١-٤].

قال زكريا الأنصاري في قوله تعالى: " وليالٍ عَشْرٍ" :(إن قُلْتَ: كيفَ نكَّرها دون بقيَّة ما أقسم به؟ قُلْتُ: لاختصاصها من بين الليالي بفضيلةٍ ليست لغيرها، فلم يَجْمَع بينها وبين البقيَّة بلام الجنس، وإنَّما لم تُعرَّف بلام العهد؛ لما مرَّ في سُورة البروج)[٣٩].

خلاصةُ الجواب أنَّ تنكيرهما للتفخيم والتعظيم؛ ولاختصاصهما بفضيلةٍ ليست لسائر الأيَّام، وهذا التنكيرُ أولى من لام الجنس ومن لام العهد.

وقد تبعَ زكريا الأنصاريُّ في ذلك محمَّدَ بنَ أبي بكرٍ الرازيَّ [٤٠]، فقد اعتمد في التوجيه على قرينة حال الأيام من حيثُ كونُها عظيمةً ذاتَ شأن.

٥ـ١٢ قولُه تعالى في سورة الشمس: (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا[١] وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا[٢] وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا[٣] وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا[٤] وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا[٥] وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا [٦] وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا[٧] فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا[٨])[الشمس:١-٨].

قال زكريا الأنصاريُّ في قوله تعالى: "ونَفْسٍ وما سواها":(نكَّرها دون بقيَّة ما أقسمَ به؛ لأنَّه لا سبيلَ إلى لام الجِنْسِ الداخلة لنَفْسِ غيرِ الإنسان، مع أنَّها ليست مرادةً، لقوله تعالى " فألهمها فجورها وتقواها "، ولا إلى لام العهد،؛ إذ ليس المرادُ نفساً واحدةً معهودةً، وبتقدير أنَّه أريد بها آدمُ، فالتنكيرُ أدلُّ على التفخيم والتعظيم)[٤١].

خلاصة الجواب أنَّ التنكير أدلُّ على التفخيم والتعظيم، ولا سبيل إلى لام الجنس؛ لأنَّها تشملُ أيضاً نفسَ الحيوان، وهي غيرُ مرادةٍ؛ لأنَّها ممَّا لا يتعلَّقُ به الفُجورَ والتقوى، ولا سبيل إلى لام العهد؛ لأنَّه ليس المرادُ نفساً معيَّنةً، وعلى فرض أنَّ المراد آدم، فالتنكيرُ أدلُّ على التفخيم والتعظيم.

فقرينة توجيه المتشابه هنا إذن هي حال الأيام من حيثُ كونُها عظيمةً ذات شأنٍ، وكذلك تعذُّر ورود الكلام على غير النحو الذي ورد عليه.

وقد تبعَ الأنصاريُّ في ذلك محمَّدَ بنَ أبي بكرٍ الرازيَّ [٤٢].

٥ــ١٣ قولُه تعالى في سورة الفلق: (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ[١] مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ[٢] وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ[٣] وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ[٤] وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ[٥])[الفلق:١-٥].

قال زكريا الأنصاريُّ: (فإن قلتَ: كيف عَّرف " النفاثات " ونكَّر ما قبلها وما بعدها؟ قلتُ: لأنَّ كُلَّ نفَّاثةٍ لها شرٌّ، وليس كلُّ غاسقٍ وحاسدٍ له شرٌّ) [٤٣].

وما ذكره زكريا الأنصاريُّ تبع فيه محمَّد بنُ أبي بكرٍ الرازيُّ[٤٤]، فقد اعتمدوا في التوجيه على قرينة حال ما تتحدَّث عنه الآية، فكلُّ نفاثة لها شرٌّ، بخلاف البواقي.

ومن خلال استقراء كتب بعض العلماء الذين كتبوا في توجيه المتشابه اللفظيِّ يتبيَّن للناظر في تلك الكتب أنَّ زكريا الأنصاريَّ لم يستوعب جميع آيات المتشابه اللفظيِّ المختلفة بتقديمٍ وتأخيرٍ، بل ترك بعضها، ومن ذلك:

*قال تعالى في سورة الأنعام:(وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ)[الأنعام:١٦٥]، وقال في سورة فاطر: (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ)[فاطر:٣٩].

قال الخطيبُ الإسكافيُّ:(للسَّائل أن يَسْألَ عن التعريفِ أوَّلاً، والتنكيرِ ثانياً، وعمَّا خُصِّص كلُّ مكانٍ بما اختُصَّ به.

والجوابُ أنَّ الذي في سورة الأنعام أُجري مجُرى المعرفة؛ لأنَّه بعد ذكر متكرِّرٍ وخطابٍ متردِّدٍ مبتدأ من قوله تعالى:(قل تعالوا أتلُ ما حرَّم ربُّكم عليكم)، فلمَّا خُوطبوا بألفاظ المعارف أُتبع ما في هذه الآية من ذكرهم في

موضع النكرة، وهو المفعول الثاني من "جعلكم " ذكرَ المعرفةِ، فكُسي لفظُها، فصار التقدير: وهو الذي جعل كلَّ واحدٍ منكم الخليفةَ في الأرض التي ورِثها عمَّن تقدَّمه، فمنكم الأعلى، ومنكم الأوسطُ، ومنكم الأسفلُ، وليس كذلك الأمر في سورة الملائكة؛ لأنَّ ما تقدَّم هذه الآيةَ منها ذِكْرُ أهل

النَّار من مبتدأ قوله: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ)[فاطر:٣٦] إلى قوله: (إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ)[فاطر:٣٨]، ثم قال: "هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ"، فأخرج لفظ الخلائف مخرج النكرة، كأنَّه قال: جعلكم خلفاً لمن تقدَّمكم غيرَ معلومٍ إلاّ عند الله ما يكونُ من أمرِكُم، فأنتم مجهولون عند أشباهكم وأمثالكم، فمَنْ كَفَرَ منكم، فضررُ كُفْرِه راجعٌ عليه، فكان التنكيرُ أولى بهذا المكان؛ لأنَّه لم يتقدَّمه من الأسماء المضمرة التي للخطاب المعرفة بحكم الإضمار ما تقدَّم في سورة الأنعام، ثمَّ نزَّلهم منزلة قومٍ مجهولين، لا يُتوقَّع ما يكونُ من أمرهم في إيمانِهم أو كُفْرِهم، فلم يُجعَلوا في حُكْمِ الخطاب الأوَّلِ في قومٍ بأعيانهم للانقسام الواقع عليهم، فهذا فرقُ ما بين المكانين، والله أعلم)[٤٥]. تحتاج إلى اختصار

**قال تعالى في سورة الأعراف:(وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)[الأعراف:٢٠٠] وفي سورة فُصِّلت:(وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)[فصلت:٣٦].

جاءت في الأعراف بالتنكير " سميع عليم"، وفي فصلت بالتعريف " السميع العليم"، وقد بيَّن ابنُ جماعة سرَّ ذلك، فقال:(جوابُه أنَّ آية الأعراف نزلت أوَّلاً، وآية السَّجدة نزلت ثانياً، فحسُن التعريف، أي هو السَّميعُ العليمُ الذي تقدَّم ذِكْرُه أوَّلاً عند نُزوغ الشَّيطان)[٤٦].

٦-الخاتمة والنتائج:

تبيَّن من خلال البحث النتائجُ الآتية:

٦-١ بلغ عددُ مواضع آيات المتشابه اللفظيِّ المختلفة بالتعريف والتنكير، في كتاب فتح الرحمن ثلاثة عشر موضعاً.

٦ـ٢ أغلبُ مواضع آيات المتشابه اللفظي المختلفة بالتعريف والتنكير في كتاب فتح الرحمن، في سورة البقرة، فقد بلغت أربعة مواضع.

٦ـ٣ تأثَّر زكريا الأنصاريُّ كثيراً بمن سبقه من العلماء الذين كتبوا في توجيه المتشابه اللفظيِّ، لا سيَّما الكرماني، ولم يكن كتابُه بمعزلٍ عن كتبهم.

٦ـ ٤ كان لزكريا الأنصاريِّ إضافاتٌ على سابقيه، ولكنَّها تعدُّ قليلةً إذا ما قورنت بمواضع تأثُّره بهم.

٦ـ٥ قرائنُ توجيه المتشابه اللفظيِّ التي اعتمد عليها زكريا الأنصاريُّ ومن سبقه من العلماء هي: قرائنُ حال ما تتحدَّث عنه الآية، والجريُ على الأصل في اللغة والنحو، أو الجري على الغالب في الاستعمال اللغوي، والنظرُ في موضوع الآيات والسياقِ المحيط بها، وتقدُّمُ معهودٍ سابقٍ.

٦-٦ لم يستوعب زكريا الأنصاريُّ جميعَ آيات المتشابه اللفظيِّ المختلفة بالتعريف والتنكير، بل فاتته بعض الآيات التي ذكرها مَنْ سبقَهُ من العلماء الذين كتبوا في توجيه المتشابه اللفظيِّ.